انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية الجزيرة

ترويع وإهانة وإذلال متواصل

يوليو 2024

المرصد السوداني لحقوق الانسان

www.suhrm.org

المحتويات

عن المرصد السوداني لحقوق الإنسان وأنشطته I
شكر وعرفان II
مقدمة 1
ولاية الجزيرة 2
انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان 3
استهداف المدنيين/ات والأعيان المدنية في ولاية الجزيرة 5
التهجير القسري في ولاية الجزيرة 5
الهجوم على المدينة عرب 7
الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب 11
انتهاكات الدعم السريع بمدينة الحصاحيصا 12
القتل خارج نطاق القانون والتمثيل بالجثث 13
العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس 15
الاستنتاج والتوصيات 16
التوصيات 17
إلى قيادة قوات الدعم السريع 17
إلى حكومة الامر الواقع في السودان 17
نظام الأمم المتحدة 17

عن المرصد السوداني لحقوق الإنسان وأنشطته

المرصد السوداني لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية تأسّست عام 2005 ومسجلة بمفوضية العون الإنساني في السودان. ويركز عمل المرصد على حماية وتعزيز ومناصرة حقوق الإنسان في السودان. رسالة المرصد هي الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في السودان وضمانها لجميع المواطنين/ات والمقيمين على أراضيه وفقاً لما نصت عليه المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يضم المرصد في عضويته عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين الذين أسهموا في مجال حقوق الإنسان في السودان منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي . والمرصد السوداني لحقوق الإنسان عضو في عدد من شبكات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية، مثل كونفدرالية منظمات المجتمع المدني السوداني (CSCSO) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والتحالف من أجل محكمة أفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب.

شكر وعرفان

يود المرصد السوداني لحقوق الإنسان أن يشكر العديد من المدافعين عن حقوق الانسان والعديد من أبناء وبنات الجزيرة الذين نزحوا/ن إلى خارجها وتواصلوا/ن معنا في أصعب الظروف. وكذلك الكثير من أبناء الجزيرة من المغتربين والمهاجرين الذين ساعدونا في الوصول إلى الناجين من مختلف المحليات والقرى. ويشكر المرصد أيضاً تلك المجموعة الصغيرة من الباحثين/ات المتطوعين الذين عملوا معنا في جمع مادة هذا التقرير منذ نهاية ديسمبر 2023. وننبه إلى أن انتهاكات القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة كثيرة ولا يمكن إحصاءها في الظروف الراهنة، وماورد هنا مجرد نماذج تكفي لإثبات أنها انتهاكات ممنهجة ونمطية ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مثلما حدث، ولا يزال يحدث، في مناطق أخرى من البلد.

مقدمة

مر قرابة عام ونصف على اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في عاصمة البلد الخرطوم في 15 أبريل 2023. وقد امتد القتال والهجمات على المدنيين/ات إلى مناطق متعددة في السودان، بما في ذلك إقليم دارفور وولايات الجنوب وكردفان وسنار والنيل الأبيض والقضارف ونهر النيل وولاية الجزيرة. وأدى اتساع رقعة النزاع إلى تدهور كبير في الوضع الإنساني في البلاد.

أفاد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED) بأنه منذ 15 أبريل 2023 وحتى 10 مايو 2024 وقع 6,050 حدث عنف سياسي وأكثر من 16,650 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها في السودان.[1] وقال التقرير السنوي لمركز رصد النزوح الداخلي في جنيف إن عدد النازحين/ات في العالم ارتفع إلى مستوى قياسي بنهاية عام 2023 حيث وصل إلى 79.9 مليون مع تفاقم النزاعات في السودان وقطاع غزة والكونغو الديمقراطية[2]. وشكل السودان الجزء الأكبر من هذه الزيادة في النزوح في المنطقة مع الحرب التي اندلعت في منتصف أبريل 2023 وأدت إلى نزوح 9.1 مليون شخص اعتباراً من نهاية السنة الماضية. وهذا الرقم هو أعلى ما تم الإبلاغ عنها على الإطلاق لدولة واحدة على مستوى العالم منذ 2008.

لعل من أبرز ملامح الكارثة الكبيرة التي خلقتها الحرب في البلد نزوح الملايين من السكان وتشردهم/ن في المنافي داخل وخارج البلد، وتشتت الأسرة الواحدة، وأُفقرت الأسر بنهب مدخراتها وممتلكاتها وتدمير سبل عيشها، ودُمّرت البنية التحتية في كل المناطق التي وصلها النزاع، خاصة ولاية الخرطوم التي تعرضت بنيتها للكثير من التدمير الذي يصعب اصلاحه. إضافة إلى ذلك خُرّبت العديد من المرافق الحيوية، وتعطلت إمدادات المياه والكهرباء في العديد من المناطق، كما تم تدمير المؤسسات الحكومية، ونهب البنوك والأسواق والمخازن ومنازل وممتلكات المواطنين/ات وسياراتهم؛ وتعطلت غالب القطاعات الاقتصادية المنتجة، بما في ذلك قطاع الثروة الحيوانية.

زاد من تأثير هذه الأوضاع السياسات المتعمدة لطرفي القتال مثل تعمد تخريب البنية التحتية؛ وقطع الاتصالات عن بعض المناطق لشهور، ما يعني تجويع أغلبية السكان الذين أصبحوا يعتمدون كليةً على التحويلات المصرفية عبر تطبيقات الموبايل؛ ونهب المحاصيل؛ وشن حملات التضليل والكراهية المنظمة.

واكبت النزاع المسلح انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان من قبل طرفي النزاع.

ولعل ما حدث في إقليم دارفور الذي ظل ينزف منذ 2003، والذي نقلت إليه قوات الدعم السريع الحرب منذ الأسابيع الأولى لاندلاع المعارك في الخرطوم، يجسّد بشكل ساطع ما حدث من انتهاكات خلال هذه الحرب. ارتكبت قوات الدعم السريع العديد من الجرائم واسعة النطاق في غرب دارفور يرقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والتطهير العرقي، بينما يمكن إدراج بعضها الآخر في عداد الجرائم ضد الإنسانية، وربما الإبادة الجماعية. وتتمثل أبرز الانتهاكات والجرائم في قتل مئات المدنيين/ات وتهجير مئات الآلاف من ولاية غرب دارفور في معارك تواصلت على فترات ما بين يونيو ونوفمبر 2023. وكانت المحصلة تهجير قسري لما يزيد عن نصف مليون شخص إلى دولة تشاد المجاورة، جلّهم من قبيلة المساليت التي كانت تقطن غرب دارفور.[3] وعلى صعيد متصل قامت القوات المسلحة في كثير من الأحيان بقصف عشوائي لا يميز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، أو على مناطق مأهولة بالسكان الأمر الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين/ات. على سبيل المثال، ارتكبت القوات المسلحة السودانية يوم 29 ديسمبر 2023 مجزرة في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور عبر إلقاء براميل متفجرة راح ضحيتها عشرات الأشخاص، جلهم من المدنيين/ات.

---

[1] The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), “Sudan Situation Update: The RSF sets its eyes on North Darfur”, 17 May 2024, https://shorturl.at/Fv18v.

[2] Internal Displacement Monitoring Center (IDMC), “Global report on Internal Displacement 2024”, Geneva: 2024, https://shorturl.at/D6obH.

[3] انظر: هيومان رايتس ووتش، " "لن يعود المساليت إلى ديارهم "التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية في الجنينة، غرب دارفور، السودان"، 2024، https://shorturl.at/nTjRN.

كما رُصدت الكثير من حالات الاغتصاب التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في الخرطوم ودارفور وجنوب كردفان، ومؤخراً في الجزيرة، إلى جانب التهديد بالاغتصاب بغرض الابتزاز والترويع؛ وتقع جرائم الاغتصاب ضمن الجرائم ضد الانسانية التي تضع مرتكبيها تحت طائلة القانون الدولي الانساني.

في هذا التقرير نوثّق الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة منذ سيطرتها على الولاية في منتصف شهر ديسمبر 2023 بعد انسحاب القوات المسلحة من مدينة ود مدني عاصمة الولاية. كما نستعرض الاستراتيجية المتعمدة لترويع وإهانة وإذلال الناس. وشملت الانتهاكات الموثّقة القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب والإهانة والاذلال والاختفاء القسري والاغتصابات والنهب الممنهج لممتلكات الناس والأعيان المدنية.

وما يجدر ذكره أننا غيّرنا جميع أسماء الشهود والأشخاص الذين وافقوا على الإدلاء بإفاداتهم لأغراض هذا التقرير، رغم أنهم غادروا المنطقة بالفعل، ضمن موجات النازحين إلى مناطق أخرى آمنة، أو خارج البلد. والغرض من ذلك هو حمايتهم من أي انتقام مستقبلي.

ولاية الجزيرة

تتميز ولاية الجزيرة بموقعها الإستراتيجي في وسط السودان، وتقع جنوب الخرطوم، وتحدها من جهتي الشمال والغرب ولاية النيل الأبيض، ومن جهة الجنوب ولاية سنار، وولاية القضارف من جهة الشرق.[4] وتذخر بمواردها الطبيعية، التي يقوم عليها مشروع الجزيرة، أكبر مشروع زراعي في السودان. تبلغ مساحة الولاية 27,549كيلو متر مربع، ويسكنها أكثر من 5 مليون نسمة. يتوزعون على 2200 قرية و2150 كمبو [5] تدار من خلال ثمانية محليات.[6]

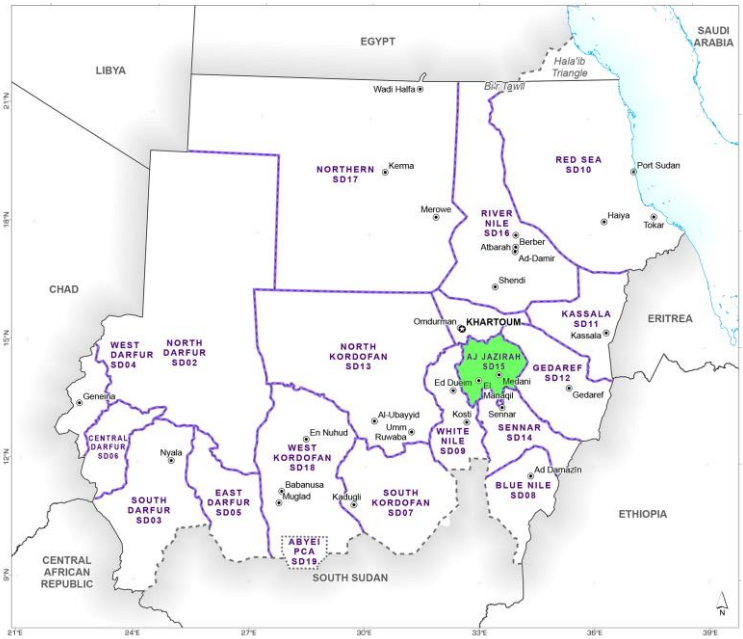

ولاية الجزيرة (ملونة بالأخضر) ضمن ولايات السودان الأخرى. المصدر أوشا مع تعديل طفيف لإبراز لولاية

تذخر الجزيرة بمواردها الطبيعية، خاصة الزراعية. وقد ارتبط اسمها لقرن من الزمان بمشروع الجزيرة الذي يعتبر أكبر مشروع للزراعة المروية في أفريقيا المدارية، وظل لسنوات من الأعمدة الرئيسية للاقتصاد السوداني. وبسبب فرص العمل التي أتاحها المشروع تقاطرت أعداد كبيرة من مختلف أرجاء البلد، بل ومن خارج السودان، لتستقر في إقليم الجزيرة الأمر الذي أعطاه تنوعاً سكانياً غنياً وجعل من حواضر الإقليم بؤراً للتعايش والانصهار المجتمعي. وفضلاً عن الزراعة، نشأت العديد من الصناعات على خلفية منتجات المشروع، لعل أبرزها صناعات السكر والنسيج، والزيوت؛ وهذه بدورها عززت من المكانة الاقتصاديّة لولاية الجزيرة. وبالرغم من التدهور الكبير الذي عصف بمشروع الجزيرة والقطاع الصناعي في العقود الماضية، لكن منطقة الجزيرة ظلت مركزاً زراعياً هاما ومصدراً رئيسياً للغذاء بالنسبة للسودان بشكل عام. كما ظلت المنطقة آهلة بالسكان ونموذجاً للتنوع المجتمعي.

[4] ولاية الجزيرة .، 20 أبريل 2014، شبكة ولاية الجزيرة.، متاح على الرابط: https://shorturl.at/n7LyV.

[5] كمبو هي تعريب لكلمة camp الإنجليزية وتشير إلى تجمعات سكن العمال الزراعيين القادمين بشكل أساسي من دارفور.

[6] انظر حسين سعد، "سكان (الكنابي) بالجزيرة.. حرمان من الحقوق وعيش على هامش الحياة (1)"، مدنية نيوز، 19 يناير 2022، متاح على الرابط: https://shorturl.at/Yjhm9

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023 استقبلت ولاية الجزيرة حوالي نصف مليون شخص من النازحين/ات الفارين من المواجهات المسلحة في الخرطوم، حيث أصبحت عاصمتها ود مدني مركزاً بديلاً للعاصة الخرطوم للعمليات التجارية والمالية والإنسانية، لكن سيطرة الدعم السريع على الولاية أشاع حالة من انعدام الأمن والوحشية أعادت للأذهان ما ظل يشهده إقليم دارفور لعقود.

قلبت أحداث الجزيرة حياة الملايين من سكانها رأساً على عقب وأدت الجرائم والانتهاكات واسعة النطاق التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في مختلف مناطق الولاية إلى تهجير قسري لمئات الآلاف من الأسر إلى خارج الإقليم ولجأ بعضها إلى الدول المجاورة، خاصة مصر.

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، نزح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف شخص من مدينة ود مدني والمناطق المحيطة بها بحلول 20 ديسمبر 2023، أي بعد أربعة أيام من دخول قوات الدعم السريع إلى المدينة.[7] وبالطبع تزايدت أعداد النازحين/ات من مختلف مناطق الجزيرة بعد استباحة قوات الدعم السريع لقرى الجزيرة منذ ديسمبر 2023، إذ أُفرغت قرى بكاملها من ساكنيها.

تتواصل سلسلة الانتهاكات في ولاية الجزيرة يومياً من قبل قوات الدعم السريع التي استباحت مدنها وقراها منذ منتصف شهر ديسمبر 2023. كما شهدت بعض المناطق المتفرقة قصفاً جوياً عشوائياً بواسطة القوات المسلحة السودانية نتج عنها سقوط مدنيين/ات. وفي الأسبوع الأخير من يوليو أبلغنا شهود عيان أن الجيش السوداني زرع ألغاماً في بعض المناطق، وهذا تصرف غير مسؤول في منطقة يتحرك فيها من تبقى من المواطنين/ات يومياً بين بيوتهم ومزارعهم والقرى المجاورة.

وجد المرصد السوداني لحقوق الانسان أن من المستحيل التحقّق من العدد الدقيق لعمليات القتل خارج نطاق القانون بسبب تستر قوات الدعم السريع، وانهيار النظام الصحي والسجلات المرتبطة به، والوضع الأمني الذي يزيد صعوبة التنقل بين القرى، وانقطاع الاتصالات وانقطاع شبكة الانترنت[8] حيث خرجت الشركات الثلاثة التي تقدم هذ الخدمات، وهي "زين" و"إم تي إن" و"سوداني"، عن الخدمة في بداية شهر فبراير في جميع أنحاء السودان، وأيضاً صعوبة الوصول إلى الشهود في المناطق حيث ارتكبت الجرائم. ورغم عودة جزء من خدمات الاتصالات إلى بعض الولايات في السودان، لكنها لا تزال ضعيفة في الجزيرة بشكل متعمد، فيما يبدو، وغير مبرر إذ أن اتصالات قوات الدعم السريع لا تعتمد على هذه الشبكات. وتحت غطاء انقطاع شبكات الانترنت والاتصالات ارتكبت أفظع الانتهاكات منذ ديسمبر 2023 في ولاية الجزيرة.

تمكّن المرصد من توثيق عدد من الإفادات عن طريق مقابلات مباشرة مع عدد من النازحين/ات واللاجئين/ات والمهجرين/ات من شهود العيان. وتمثل الشهادات المضمّنة في هذا التقرير مجرد نماذج وأمثلة لانتهاكات واسعة النطاق وممنهجة ارتكبت من قبل قوات الدعم السريع في كل مناطق الجزيرة التي سيطرت عليها.

انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الحرب الدائرة في السودان اليوم. وفي هذا التقرير أشرنا إلى ما حدث ولازال يحدث في ولاية الجزيرة من جرائم مثل: القتل العمد؛ الاغتصاب والعنف الجنسي؛ التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية؛ التدمير الواسع أو الاستيلاء على الممتلكات والسلب والنهب واسع النطاق؛ وتهجير السكان المدنيين/ات والحرمان من الخدمات الصحية والتعليم والحق في الغذاء الذي لا تبرّره ضرورات عسكرية؛ الاعتداء على السكان المدنيين/ات والأعيان المدنية. وكلها ترقى الي جرائم حرب. وقد أكّدت منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) في تقريرها عام 2015 بعنوان "رجال بلا رحمة"، في سياق رصد انتهاكات جسيمة مماثلة ارتكبتها قوات الدعم السريع في دارفور، "ترقى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما فيها القتل والاغتصاب وغيره من

[7] وكالة الأمم المتحدة للاجئين: "تفاقم أزمة النزوح في السودان تتفاقم مع انتشار القتال"، 19 ديسمبر 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/5FVF4 .

[8] بي بي سي عربي: "الحرب في السودان: الإنترنت والاتصالات خارج الخدمة وتحذيرات من تفشي الجوع"، 7 فبراير 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/ZgQV8 .

أشكال العنف الجنسي وغير ذلك من ضروب إساءة المعاملة للأشخاص المحتجزين، عند ارتكابها بنية إجرامية، إلى مصاف جرائم الحرب."[9]

وبموجب القانون الدولي الإنساني يصنف النزاع المسلح الدائر الآن في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - وأي قوات أخرى ترتبط بطرفي النزاع – بوصفه نزاعاً مسلحاً داخلياً تتقيد فيه الأطراف كافة بالقانون الإنساني الدولي وبالمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، وكذلك بالبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 الملحق باتفاقيات جنيف المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية، والقانون الإنساني العرفي الدولي.[10]

وتقضي المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع على معاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرةً في الأعمال العدائية معاملة إنسانية، وكذلك جميع الأشخاص المعتقلين/ات عند العدو، وعدم التمييز ضدهم/ن أو تعريضهم/ن للأذى. وتحرّم على وجه التحديد القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة. وتقضي بتجميع الجرحى والمرضى والناجين/ات من السفن الغارقة وتوفير العناية لهم. وتمنح هذه المادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في توفير خدماتها لأطراف النزاع." [11]

يحظر القانون الإنساني الدولي، في البروتوكول الإضافي الثاني تحديداً، الاعتداء على الأعيان اللازمة لحياة السكان المدنيين/ات أو تدميرها أو إزالتها، بما فيها الأطعمة والمناطق الزراعية والمحاصيل والمواشي ومرافق مياه الشرب ومواردها، وأشغال الري.

وأيضاً يمنع القانون الدولي لحقوق الإنسان انتهاك الحق في الحياة، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمحاكمات غير العادلة. كما ينص على حقوق الأفراد في حماية المنزل والعائلة، وتدابير حماية خاصة للأطفال والنساء في أوقات النزاع المسلح. وهذا ما اشتملت عليه أيضاً نصوص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذى صادق عليه السودان.

صادق السودان كذلك على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 في 18 مارس 1986. والسودان أيضاً مصادق منذ عام 2021 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهذه المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب والاختفاء القسري، تعني أن تتعهّد الحكومة السودانية قانونياً باتخاذ التدابير الكافية لمنع وحماية ومقاضاة وإنصاف حالات الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري لجميع الأشخاص في حالتي السلم والحرب.

تنص المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه."

المادة 2 (2) من اتفاقية مناهضة التعذيب تنص على أنه: "لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب."[12]

9 منظمة مراقبة حقوق الانسان، "رجال بلا رحمة: قوات الدعم السريع السودانية تهاجم المدنيين في دارفور"، 9 سبتمبر 2015، متاح عل الرابط: https://shorturl.at/ToRdw.

10 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية- اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، 29 أكتوبر 2010، متاح على الرابط: https://shorturl.at/D7Gev.

11 اللجنة الدولية للصليب الأحم، " اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية- اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، 9 أكتوبر 2010، متاح على الرابط: https://shorturl.at/D7Gev.

12مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، متاح على الرابط: https://shorturl.at/6Zs25.

استهداف المدنيين/ات والأعيان المدنية في ولاية الجزيرة

وثّقت مجموعة "محامو الطوارئ" في بيان نشر في مارس 2024، وقوع 154 هجوماً شنته قوات الدعم السريع، على قرى ومدن ولاية الجزيرة في الفترة من 16 أبريل2023 إلى 7 مارس 2024 أدى إلى مقتل 248 شخصاً وإصابة 347 آخرين.[13]

ارتكبت قوات الدعم السريع عند اقتحامها لمدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، في 19 ديسمبر 2023 العديد من الانتهاكات بحق المدنيين/ات تمثّلت في أعمال القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات والاحتجاز التعسفي في ظروف قاسية ولا إنسانية والاغتصاب وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

كما ارتكبت قوات الدعم السريع وعلى نطاق واسع نهب السيارات والأموال والمنازل ومخازن الإغاثة، والمنشآت التجارية والصناعية، ومخزونات الحبوب لدى المزارعين، وغيرها من الممتلكات في كل مدن وقرى الولاية التي اقتحمها واستباحتها بالكامل. وفي أي منطقة دخلتها قوات الدعم السريع، زرعت الفوضى وانعدام الأمن وأحدثت حالة من غياب القانون، الأمر الذي أفسح المجال للمزيد من نهب الممتلكات والأسواق بواسطة مجموعات إجرامية قائمة أو حديثة التشكل.

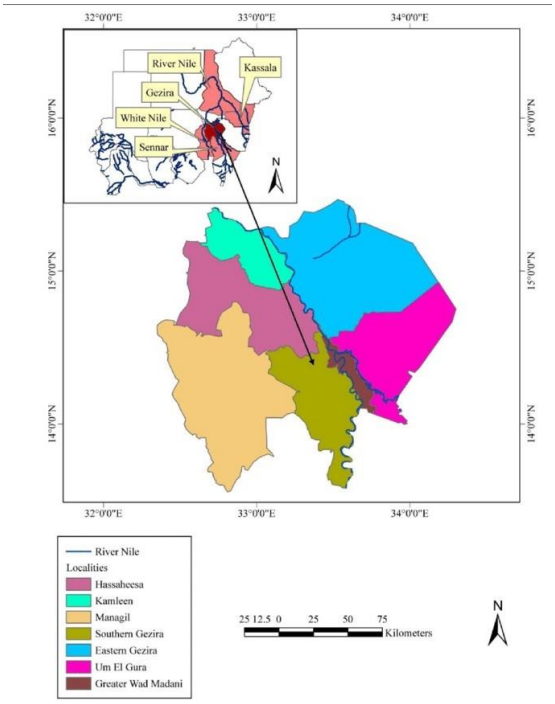

محليات ولاية الجزيرة. المصدر أوشا

وفي نفس السياق، تسبّب دخول قوات الدعم السريع إلى الولاية في نهب وتخريب عدد من مرافق مشروع الجزيرة في بركات ومارنجان والحصاحيصا، بالإضافة إلى بعض مشروعات القطاع العام أو الخاص الموجودة في الجزيرة مثل مصانع ومزارع السكر في الجنيد وسنار، إما مباشرة على يد هذه القوات، أو من جراء الفوضى التي أحدثتها في الولاية. وتسبب هذا النهب مع التهجير القسري الواسع للسكان، وأغلبهم/ن من المزارعين/ات، في إلحاق ضرر كبير بالموسم الزراعي، الأمر الذي أضعف الوضع الغذائي في المنطقة، وأثّر على الوضع الغذائي العام في البلاد.

في بيانها السالف ذكره قالت مجموعة "محامو الطوارئ" إنه وبعد سيطرة قوات الدعم السريع على ود مدني تعرضت أحياء مدينة مدني إلى قصف جوي عنيف من قبل الطيران الحربي التابع للجيش السوداني مما أدى إلى سقوط 28 قتيلاً و52 جريحاً. واستمر القصف الجوي على 39 موقعاً في الولاية. وقد دُمّرت، على سبيل المثال، أجزاء من جامعة الجزيرة، ورئاسة هيئة البحوث الزراعية ومجمع المحاكم في الحصاحيصا. [14]

يشمل نطاق انتهاكات قوات الدعم السريع الآتي: استهداف المدنيين/ات والاعيان المدنية، والتهجير القسري للمدنيين، ونهب ممتلكات المواطنين/ات والأسواق والسيارات والأموال والهواتف السيارة، وجرائم العنف الجنسي والاغتصاب الممنهج، والقتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب والإهانة والاذلال، والاختفاء القسري. لكن لا تتوفّر إحصائيات دقيقة بشأن هذه الانتهاكات للأسباب التي شرحناها في مقدمة هذا التقرير.

التهجير القسري في ولاية الجزيرة

نتيجة للهجمات العنيفة التي شنتها قوات الدعم السريع علي العديد من القرى، إضافة إلى تفاقم الوضع الأمني، تدهور الوضع الإنساني والصحي وانهارت الخدمات الطبية. وقد واجه المدنيون/ات التهديد بالقتل، بالإضافة إلى سوء المعاملة

13 صحيفة مداميك، "تقرير صادم عن جرائم الدعم السريع والجيش بالجزيرة يكشف عن مقتل 248 مواطناً"، متاح على الرابط: https://shorturl.at/SzKfh .

14تقرير مجموعة "محامو الطوارئ"، "مأساة مدن وقرى الجزيرة"، مارس 2024.

والإهانات اللفظية والاعتداءات البدنية مثل الجلد بالسياط والشتائم. وأدى ذلك إلى نزوح مئات الآلاف إلى ولايات سنار والنيل الأبيض أو باتجاه الولايات الشمالية أو شرق السودان.

تحصل المرصد السوداني لحقوق الإنسان علي إفادة من أحد النازحين من مدينة أم سنط بالقرب من ود مدني، واسمه آدم، ٦٦ سنة، تاجر خضار وموظف سابق.

افادة آدم

"دخلت قوات الدعم السريع (مدني) يوم 15 ديسمبر 2023، وبدأت ضرب عشوائي في الناس ونحنا قاعدين في السوق المركزي في ود مدني. لم نعير الموضوع أهمية في البداية، بعد شوية شفنا طلقات رصاص ضربت شوالات البطاطس، لم يجرح أحد في تلك اللحظة، بعدها قررنا أن نترك السوق. المهم خرجنا بأرجلنا في اتجاه أم سنط وتبعد 9 كيلومترات من مدني (انظر الخريطة ادناه) .

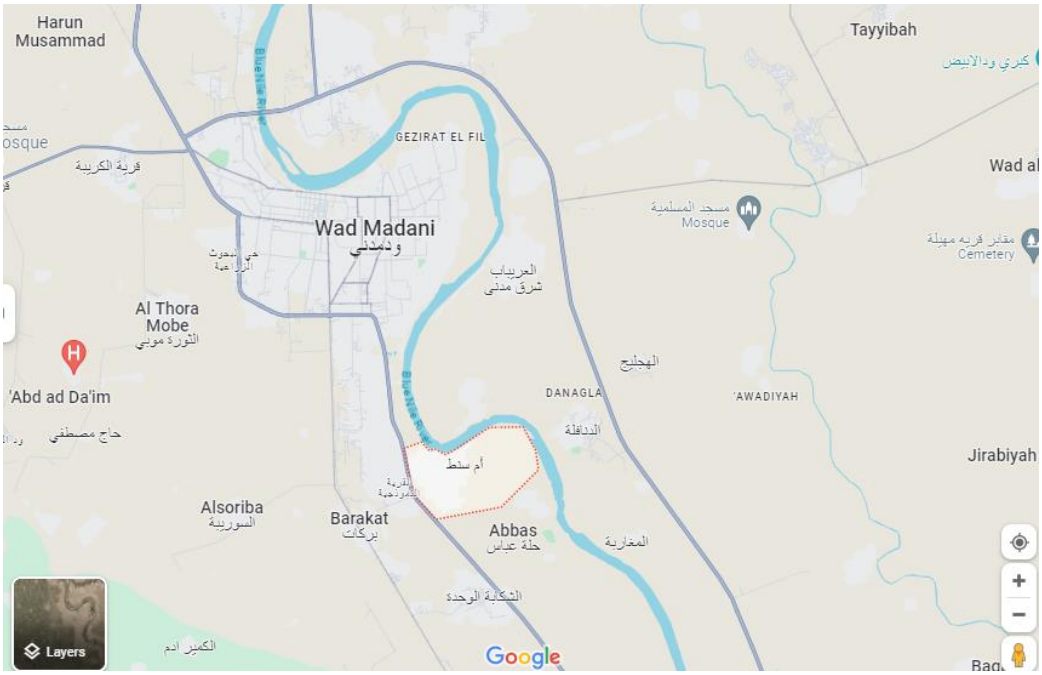

خريطة توضح موقع أم سنط ضمن مدني الكبرى والقرى المحيطة بها

أنا معي ناس كثيرة نازحين في البيت من ضمنهم بنات غير متزوجات ... والناس ديل (يقصد قوات الدعم السريع) أدونا فكرة سيئة عنهم، لذلك قررنا الخروج من المنزل .. أنا خرجت بجلابية وعراقي فقط وكذلك زوجتي خرجت بتوبها وفستانها فقط. شنتطنا مستفة خليناها قاعدة في البيت. عندنا 3 عربات في البيت أخذناهم ومشينا لصديقي في منطقة ود النّوْ (قرية في جنوب الجزيرة) ... الشارع كان زحمة بعربات مدنيين حدّها سنار (تبعد من مدني 145 كيلومتر جنوبا). الأعمى شايل المكسر ... بتنا في ود النّوْ ... وكان ما عندنا بنزين ... في يوم 17 ديسمبر اتصلنا بأحمد (أحد معارفه) وأخبرناه حوجتنا إلي بنزين لأنو أنا معى ناس كبار في السن وكم وعشرين شخص... أحمد رسّل واحد (مجدي العريس) ومعاهو 4 جوالين بنزين. المهم أثناء تحركه تم توقيفه بواسطة قوات الدعم وتعبوه تعب شديد لدرجة إنهم كانوا عايزين يكبوا البنزين فيهو ويحرقوه.. واتهموه إنو عايز يودّي البنزين للجيش لكن بعداك فكوه ... أنا رسّلت ولدي بموتر ومعاهو واحد ثاني لمكان المعدية حتى يشوفوا الحاصل على مجدي شنو. مالقوه لكن لما جو راجعين لاقوهم ناس الدعم السريع وحققوا معاهم لكن أخطروهم إنهم مزارعين وفكوهم بعد داك ... نحنا سقنا اللوري وطلعنا من ود النّوْ قاصدين سنار...طلعنا وصلنا ود الحدّاد، وقفنا ارتكاز دعم سريع ... واحد من العسكر بدا يتكلم مع إحدى البنات، وأنا قررت إني أهاجمه لو سألها تاني...لكن مشينا... بعدها بتنا في قرية اسمها ربيا غرب سنار لأنو ناس الجيش (القوات المسلحة السودانية) رفضوا لينا نخش سنار بالليل ... صباح اليوم التاني (18 ديسمبر) ومن سنار أجرنا شريحة (حافلة ركاب صغيرة) لكن ناس الجيش منعونا من عبور كبري سنار ومشينا إلي سنجة (حوالي 56 كيلومتر جنوبا). وبعدها عبرنا الكبري ووصلنا إلي الفاو متعبين ومرهقين بعد

رحلة يومين (من ود النو) ومعانا ناس كبار في السن ومعاقين... وأصبحنا نتابع الاخبار عرفنا إنو الدعامة ارتكزوا في سطح بيتي. لأنو قصاد بيتنا يسكن واحد من الكيزان كان يجنّد الناس للاستنفار لكنه اختفى هو وأسرته بعدها. حسب رواية جارنا إنهم فتشوا البيت كله وفتحوا دواليب الملابس...وحاولوا سرقة عربة تتبع لإحدى الهيئات الحكومية المدنية تركها أحد أقربائي بالمنزل لكنهم فشلوا. جميع أفراد أسرتي غادروا إلي مصر. لكن أنا لن أترك السودان حتى لو أموت هنا.[15]

الهجوم على المدينة عرب

تقع المدينة عرب في منطقة جنوب الجزيرة، على بعد نحو 24 كلم جنوب غرب مدينة ود مدني، وتتوسط الطريق الرابط بين مدني والمناقل. وهي وحدة إدارية تتبع لمحلية جنوب الجزيرة وتضم الوحدة أكثر من 45 قرية تابعة لها. وتعتبر أكبر وحدة إدارية في محلية جنوب الجزيرة من حيث الموارد. ويقدّر سكان المدينة عرب بحوالي 10 ألف نسمة. ويعتمد هؤلاء السكان على الزراعة بوصفها النشاط الاقتصادي الأساسي، وتعتبر أراضيها من أجود الأراضي في مشروع الجزيرة. كذلك تعتمد نسبة متزايدة من السكان على النشاط التجاري حيث أصبح سوقها أكبر سوق تجاري في منطقة جنوب الجزيرة

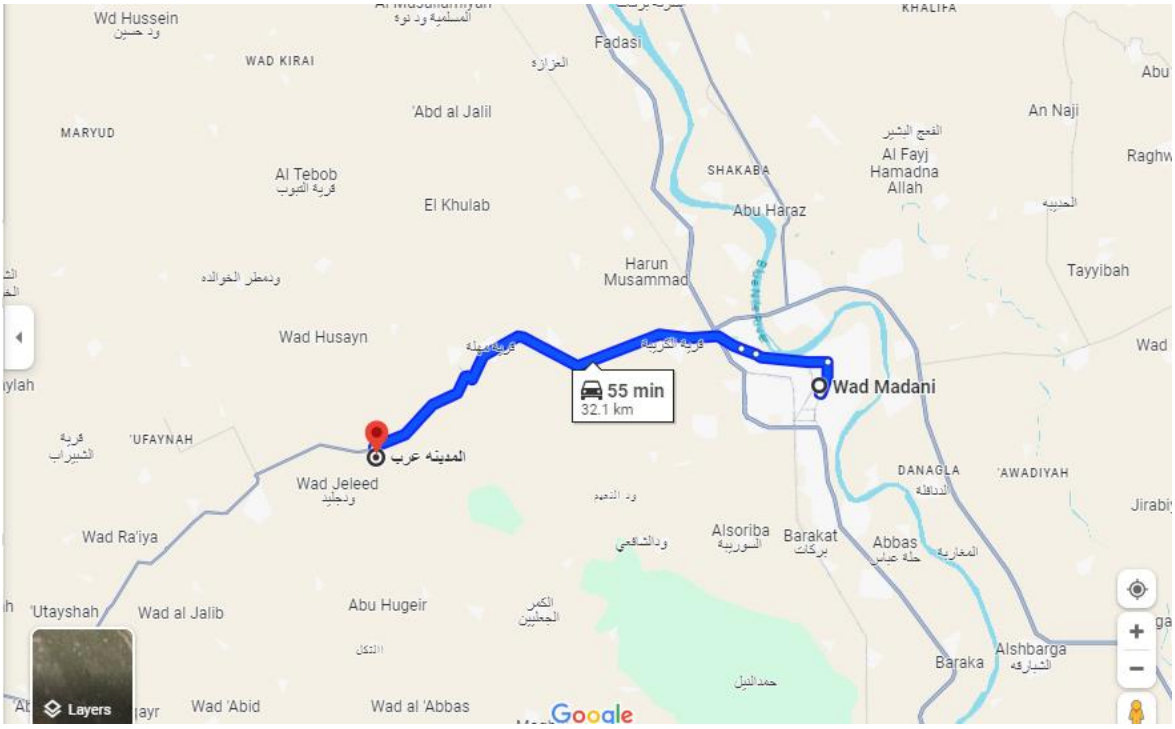

خريطة توضح موقع المدينة عرب والطريق الرابط بين مدني - المناقل

يقصده تجارة الجملة والتجزئة والمستهلكين من مختلف أنحاء الولاية، خاصة في يومَي السبت والثلاثاء، بالإضافة إلى المحلات التجارية الثابتة والورش والصيدليات وغيرها من الأنشطة التجارية والإنتاجية. وتحوي القرية بعض أقدم مدارس الولاية وتضم الآن ثلاث مدارس ثانوية وأربع مدارس ابتدائية وأربع مدارس متوسطة، إضافة إلى برنامج لتأهيل المعلمين تابع لجامعة السودان المفتوحة.

ربما كانت السمة الأهم للمدينة عرب هي تركيبتها السكانية شديدة التنوع. فبفضل مشروع الجزيرة، وما تبعه من خدمات، استقبلت القرية الصغيرة في عشرينات القرن العشرين هجرات من كل أنحاء السودان. وتحولت تدريجياً إلى بلدة صغيرة تنبض بالحياة والنشاط تجذب هجرات جديدة بدافع النشاط التجاري والزراعي. وقد ربطت بين السكان (مثلما حدث في البلدات والمدن الصغيرة على امتداد مشروع الجزيرة) مصالح العمل والزراعة والتعليم والتجارة، فانعكس ذلك في ظهور درجة كبيرة من التسامح والتعايش وتراجع القبلية وقلة انتشار الجريمة.

15 مقابلة مع آدم بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان عبر الانترنت، أبريل 2024.

أبلغ السكان المرصد السوداني لحقوق الإنسان أن القرية تعرّضت، بعد أيام قليلة من دخول قوات الدعم السريع إلى مدني لهجوم من ثلاثة جنود على دراجة نارية مسلحين ببندقية واحدة وبدون ذخيرة كافية، على ما يبدو بغرض النهب، لكن تمكّن الناس الموجودين في السوق من صدهم. أبلغ السكان قيادة الدعم السريع في مدني. وحضر القائد الميداني عبد الرحمن البيشي (قتل لاحقاً في معارك سنار في 20 يوليو 2024) وخاطب المواطنين مطمئناً لهم ونفى نفياً قاطعاً أن يكون هؤلاء الجنود ينتمون لهم، بل مجرد لصوص.

أكّد البيشي أن قواته منضبطة وتتحرك دائماً بإمرة ضابط مسؤول. وحثّهم على التصدي لأي لصوص من هذا النوع. بعد أيام قليلة عاد جنود آخرون بنفس الهيئة السابقة لكنهم أفضل تسليحاً. تمكن المواطنون مرة أخرى من التصدي لهم، ويقال إن أحدهم قتل في تلك المواجهة.

في يوم 30 ديسمبر فوجئ أهل البلدة بهجوم كبير لجنود الدعم السريع، هذه المرة على متن سيارات الدعم السريع المعروفة وبزيّها المعروف إضافة إلى الدراجات النارية. روّع الجنود المواطنين/ات لعدة ساعات بإطلاق النار عشوائياً في الشوارع ونهبوا بعض المحلات في السوق وقتلوا فوراً 3 مدنيين من تجار السوق هم معتز إبراهيم الدفيع (حداثة) وعلي محمد العاقب (جاكمبة) ومحمد التجاني عبد الله (من قرية بورتبيل)[16]. في وقت لاحق من اليوم، سيعرف المواطنون أن هؤلاء الجنود اختطفوا حافلة ركاب من الطريق السريع الرابط بين المناقل ومدني الذي يمر بسوق المدينة عرب. أوقفوا الحافلة في قرية مهلة حيث قتلوا عدداً لم نتمكن حتى الآن من التأكد منه، منهم الطبيب أحمد الصديق أحمد العباس الذي كان عائداً من عمله في مستشفى المناقل إلى قريته بورتبيل المجاورة للمدينة عرب.

أعلن الجنود أثناء حملة الرعب أنهم ينتقمون لمقتل الجندي المقتول في المدنية عرب. وأعلن أحد الجنود، وكان أشرسهم في الاعتداء على المواطنين أنه ينتقم لمقتل أخيه، وأن ثأره بخمسين مواطناً، وأنهم سيعودون لقتل المزيد إن لم يغادر أهل المدينة قريتهم/ن.

أدى هذا الترويع والقتل والتهديد إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين/ات من المدينة عرب في ليلة 30 وصباح 31 ديسمبر، خوفاً من عمليات النهب المسلحة الواسعة التي كانت تجري وقتها بجنوب الجزيرة. بدأت حركة نزوح كبيرة من قرى المنطقة فيما قتل عدد من المواطنين الذين حاولوا الدفاع عن قراهم وممتلكاتهم. وتوضّح الإفادات أدناه انعدام الأمن والفوضى التي عمّت.

أفاد شاهد عيان ، مزارع، 53 سنة، المرصد السوداني لحقوق الانسان بأن قوات الدعم السريع وصلت إلى قرى المدينة عرب مرة أخرى في فبراير 2024 واستولت على كل ما طالته يدها من محاصيل غذائية وأموال نقدية ومصوغات ذهبية وأجهزة موبايل وأجهزة تلفزيون وأجهزة كهربائية أخرى وأبقار وأغنام وسيارات. وضُرب بعض المواطنين بالسياط. وأنه وأسرته قرروا الخروج لانعدام الأمن واتساع نطاق عمليات نهب البيوت. من تبقوا في قرى منطقة المدينة عرب يواجهون نقصاً حاداً في المواد الغذائية والأدوية ووسائل التنقل (بسبب نهب سيارات المواطنين).[17] وتعاني المنطقة، مثل معظم مناطق الجزيرة، حتى اللحظة من نقص الغذاء وغياب أي مرفق علاجي بعد توقف المستشفى عن العمل وإغلاق العيادات والمستوصفات والمعامل الخاصة. كما تواجه مشاكل كبيرة في توفير مياه الشرب بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود. ولم يتلق السكان أية مساعدات إذ لا يزالون يعتمدون على تقاسم القليل الذي يمتلكون أو ينجحون في تدبيره من الأسواق المتاحة اعتماداً على تحويلات أبنائهم/ن في الخارج التي تصلهم بطرق معقدة وطويلة وبتكلفة مالية مرتفعة بسبب انقطاع شبكة الانترنت.[18]

16 مقابلة مع شاهد عيان (أصبح لاجئاً الآن في بلد مجاور)، مارس 2024.
17 مقابلة بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان عبر الانترنت، مايو 2024
18 مقابلة بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان عبر الانترنت، مارس 2024

إفادة المواطن حماد (اسم مستعار) من المدينة عرب للمرصد السوداني لحقوق الانسان [19]

في يوم 28 فبراير 2024 دخلت قوات الدعم السريع المدينة عرب ودارت معركة مع ارتكاز متحرك للجيش بالمنطقة حوالي الساعة 10:30 صباحاً. كان جزءا كبيراً من سكان المنطقة موجودين إذ عاد الكثيرون بعد تهجير ديسمبر 2023 ظناً منهم أن البلدة أصبحت آمنة.

دارت المعركة بأسلحة ثقيلة وخفيفة ومختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك المدافع وبنادق القناصة والدوشكات. الوضع دة خلق هلع وسط المواطنين بما في ذلك شخصي. لدي أسرة تتكون من زوجتي وطفلين. وأول ما بدا الضرب والتدوين وصوت الأسلحة كان عالي جدا خاف أطفالي فقمت بإدخالهم تحت السرائر وأتيت ببعض الأشياء لعمل ساتر لهم إذا حدث وقوع دانة أو ذخيرة في المنزل لعمل عازل أو تغطية لسلامتهم. ولكن أثناء الاشتباك كان الأطفال خائفين فكانوا يبكون من صوت الدانات والسلاح. استمر هذا الاشتباك قبل دخول الدعم السريع إلى الأحياء السكنية لأكثر من ساعة ... وأثناء الاشتباك لاحظت أن بعض السيارات القتالية التابعة للدعم السريع والمواتر والمشاة الراجلين بدأوا بالدخول إلى منازل المواطنين.

الهجوم علي المنازل ونهبها ونهب الأغذية

أتوا إلى منزلي وكسروا الباب الخارجي. كنت أنظر من داخل إحدى غرف المنزل معي زوجتي، وكانت تخبرني ألا اخرج إليهم. وصلوا إلى باب الغرفة وكنت قريباً جداً من الباب. ضربوا الباب بالسلاح بقوة فأخبرتهم أنني سوف افتح الباب وقمت بفتحه بالفعل. وأول ما فتحته كانوا موجهين سلاح كلاشنكوف نحوي وأخبروني بأننا لدينا عدوين اثنين العدو الأول الجيش (السوداني) والآخر السيارات!

"كانت إطارات السيارة منزوعة لكنها موجودة في المخزن. فأمرني أحدهم بأن أجلب الإطارات وأن أقوم بتركيبها. في تلك الأثناء كانت المعركة في الخارج ما زالت مستمرة. ذهبت إلى المخزن وجلبت الإطارات وبدأت بتركيبها . حاولت أن أنكر أن عندي مفتاح للسيارة. فأخبرني بأن أتصرف وأجلب المفتاح فأخبرتهم انه موجود بالداخل في الدولاب. دخلت ودخل معي اثنان بأسلحتهم وأولادي ينظرون من بعيد وهم يبكون. أتيت بالمفتاح وقمت بتسليمه لهم. كانوا حوالي أربعة أفراد مسلحين والشارع مليء بالجنود وبالمواتر. ومن كل منزل في تلك اللحظة كنت تسمع الباب يضرب وهم داخلين. كان عندهم مدفع يدّون (يقصف بالدانات) من مكان قريب لينا والدليل على ذلك تساقط الرايش (الشظايا) حولنا أثناء تركيبي لإطارات السيارة. وعندما رأوا ان الرايش يتساقط في المنزل أخبروني أن مدفعهم شغله عفن سوف يصيبنا. أنت قوم بتركيبها ونحن سوف ننسحب من اتجاه المدفع بعدها نأتي ونجدك ركبتها فأخبرتهم اعطوني المفتاح لأن غيركم لن يصدقوا أننا اعطيناكم المفتاح. فأخبروني باسم موسي محمد أحمد أو اسم قريب من ذلك، لست متأكداً الآن... "إذا أتت قوة أخرى اخبروها أن المفتاح أخذته جماعة موسى محمد". بعدها انسحبوا من منزلنا.

بدأت بتركيب اطارات السيارة وبعد 10دقائق أتت قوة أخرى. تسوروا البيت وقالوا لي افتح يا زول افتح. أخبرتهم أن الباب فاتح انزلوا من الجدار تعالوا بالباب. فقالوا لي "إنت كيزان، إنت فلول. إلى أين ذاهب بالسيارة؟" فقلت لهم أنا لا أركب الإطارات لكي اهرب بها، فهذه السيارة أصلاً مركونة وبها عطل، وأتت جماعه غيركم وأخذوا المفتاح. قالوا لي "لا نعرف مثل هذا الكلام، وسوف نملاك نار لو ما جبت لينا المفتاح". في تلك اللحظة خاف أطفالي وزوجتي جداً. لله الحمد في تلك اللحظات كنت في حالة ثبات ولم أخف وقلت لهم أنني سوف أعطيكم حل إذا لم تأت الجماعة التي أخذت المفتاح ممكن تشغلوا السيارة بالاسلاك. قالوا تمام. قبل أن أصل لهذا الاتفاق أخذوا زوجتي ووضعوا السكينة على رقبتها وكانوا يقولون لي جيب لينا المفتاح وإلا سوف يحصل ما يحصل. أحدهم وجه الكلاش وفوهته على ظهري وأكدت لهم إمكانية تشغيل السيارة عن طريق قطع الاسلاك. تركوا زوجتي فدخلت إلى المنزل وواصلت أنا ربط آخر إطار وبعدت من العربة وقلت لهم هذه هي. وقبل أن ابتعد عادت المجموعة الأولي التي أخذت المفتاح وقالوا من قطع الاسلاك وحاولوا الاشتباك مع بعض وهم داخل منزلي. لكن اتفقوا في النهاية فيما بينهم بأن العربة تكون من نصيب المجموعة الأخيرة. وطلعت المجموعة الأولى. وعندما حاولوا تشغيل السيارة لم تعمل فقالوا انهم سيأتون بشخص لكي يقوم بصيانتها وقبل خروجهم أخذوا هاتفي والأموال الموجودة في المنزل.

19 مقابلة بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان عبر الانترنت في مارس 2024

أخرجت أولادي من المنزل وأخذتهم لمنزل الجيران حيث تجمع جيران آخرون. لكن المشكلة أن المنزل الثاني كان يوجد به دكان بضائع. بعدها بدأت تتوافد علينا كميات كبيرة من جنود الدعم السريع وحدث نفس الشي عند الجيران، يتوافدون ويطرقون الباب بقوة فنقوم بفتح الباب ونقابلهم ليسألوا أين المستنفرين أين الجيش وأين الكيزان؟ ونحن نجاوب لا يوجد معنا جيش ولا مستنفرين ولا سلاح ولا كيزان. فيقولوا أعطونا الأموال. فيأخذوا كل المال الموجود والهواتف. وقاموا بفتح الدكان بعد ضرب قفل الباب بالذخيرة وأخذوا كل البضائع الموجودة داخله. بعدها أصبحت في وضع مواجهة معهم على مدار الدقيقة. تأتي مجموعة وتخرج لتأتي التي بعدها. نفس الأسئلة وتكون الخاتمة أين خزنة الأموال.

قامت مجموعة أخرى باحتلال منزل الجيران ودخلوا إلى الغرف بحثاً عن الذهب والمال. وقاموا بخلق فوضي في المنزل. تركنا المنزل بحاله لتوقعاتنا بأن تأتي مجموعة غيرهم. في ذلك اليوم لم نفطر ولم نتغد ولم نأكل أو نشرب وأصبحنا في حالة استعداد لمواجهتهم على مدار الدقيقة. تركنا أبواب المنزل فاتحة وبدينا نستقبل مجموعة وراء الأخرى. وهذا حدث من 10:30 صباح يوم الأربعاء إلى الساعة 4:00 فجراً وصوت الذخيرة لم يتوقف. وفي ذلك الوقت سيطروا على المدينة تماماً.

أصبحوا داخلها وتسمع أصوات تكسير أبواب البيوت وتكسير أبواب السوق ودكاكينه. أتت سيارة كبيرة ويوجد بالقرب منا فرن قاموا بكسر بابه وأخذوا الدقيق الموجود فيه. البقالات كلها فتحت وتم رفع الموجود فيها في السيارات الكبيرة حتى المحاصيل. لدي أسطوانات غاز في حدود الخمسة وشاشة تم رفعها حالاً. وبدأت عمليه النهب. لا يوجد أكل، فقط المتوفر الماء. وحتى الساعة الرابعة صباحاً كنا نحاول النوم لكن يأتوا بقوة حتي داخل الغرف مكان ما نائمين ويقومون بإيقاظنا: قم أنت وقم أنت وأنت ماذا تعمل؟ ونفس الأسئلة ونخبرهم هذا هو الوضع تفضلوا وشاهدوا. جاءت قبلكم مجموعة أخذت الهواتف والأموال ولا يوجد لدينا ما نأكله ونشربه إلا هذا الماء. وحتى الصباح لم نأكل ولم ننام.

النزوح الجماعي

عند الساعة السادسة صباحا بدأنا بالخروج من المنزل وبدأت حركت النزوح. المدينة كلها خرجت في كل الشوارع بالموجود وبالملابس التي كانوا يرتدونها ساعتها والأطفال بوضعهم نفسه إلى أن وصلنا إلى منطقة خلاء. وبدأ متحرك من الدعم السريع من داخل المدينة يخرج وراءنا. وصلوا إلينا بالمواتر وقالوا لنا ارجعوا لن نعمل لكم شي ولا يوجد شخص آخر سوف يسألكم تاني. لم يستجيب أحد لكلامهم. الناس لم يعد يهمهم لا منزل ولا مال. بدأنا في رحلة المشي بالأرجل يمكن قرابة الثلاثين كيلو. مشينا يوم كامل ووصلنا قرابة ال48 ساعة بدون تناول طعام. وصلنا إلى قرى بعيدة وجدنا بها وسيلة نقل لواري وعربات كارو. ركبنا إلى أن وصلنا منطقة سيطرة الجيش السوداني في المناقل.

بدأنا الخروج من الولاية. أكثر من 90% من سكان المدينة نزحوا فالتقينا في مناطق النزوح وبدأت الناس تحكي عمن أصيب. والحالات التي حاولوا اغتصابها وحالات الاغتصاب حسب حكاوي من وجدناهم انه تم اغتصاب تلك، وتلك وغيرها حاولوا إغتصابهن ولم ينجحوا في ذلك؛ وذلك الشخص قاموا برفعه في السيارة وربطوه؛ وآخر قاموا بضربه بالسوط حيث يضرب الشخص ضرباً مبرحاً إلى أن يكشف ما يريدونه من معلومة عن مكان مال أو مفتاح عربة...حقيقة حسب حكاوي الاشخاص الذين كانوا معنا توجد انتهاكات في أعراض الناس وأموالهم، وبعض الأشخاص تم حجزهم داخل المدينة ومنعوهم من الخروج لاستخدامهم دروع بشرية. حقيقة عانى الناس كثيراً نظراً لوجود كبار السن والمعاقين الذين تم حملهم على الدرداقات[20] وهناك من كان يحمل والدته أو والده لأنهم لا يستطيعون التحرك.

سرنا لمسافات طويلة. بعدها كل قرية ننزح لها يصلوا إليها نتركها لهم ونذهب للي بعدها. إمكن الهدف من دخول القرى هو نهب العربات والأموال والذهب (أموال الناس يعني). ويوجد من عارضهم في تسليم مفتاح السيارة فقاموا بقتله مثل الطبيب الذي ضرب بالرصاص في ود جليد المجاورة للمدينة عرب وتوفي لأنه رفض إعطاء مفتاح سيارته فقتلوه وفي الاخر أخذوا السيارة[21]. وهنالك شوارع كانت مغطاة بالمياه فقاموا بفرش محصول البصل المحصود والمعبأ لتوه في شوالات في مكان المياه لتمر عليه سياراتهم.

في بداية شهر مارس عرض موقع سودان وور مونتير فيديو يوضح دخول قوات الدعم السريع بقيادة الضابط عبد الرحمن البيشي. ويوضح التقرير المصاحب أن الفيديو "يظهر مجموعة من قوات الدعم السريع وهي تتحرك نحو الاتجاه الجنوبي

[20] الدرداقة wheelbarrow هي عربة يدوية صغيرة ذات عجل أمامي واحد تستخدم لنقل المواد في مواقع البناء والمزارع.
[21] يقصد الطبيب سر الختم عوض الكريم الذي قتل في 3 مارس 2023 بقرية ود جليد في منطقة المدينة عرب.

الغربي (من مدني) بالقرب من "المدينة عرب" في ولاية الجزيرة. ومن خلال أصوات الانفجارات يتوقع أنهم يخوضون اشتباكا."[22]

نهب المواطنين/ات في قرى الحلاوين

الصورة من فيديو سودان وار مونتير يظهر عبد الرحمن البيشي الثاني من اليمين مع بعض من جنوده على مدخل المدينة عرب

عامر (اسم مستعار)، 65 سنة، مزارع، وأب لأربعة أبناء وبنات، من قرية مصطفى قرشي التي سيطر عليه الدعم السريع في نهاية شهر ديسمبر 2023، حيث نهب جنوده السيارات ودخلوا منازل بعض منسوبي الأجهزة الأمنية ونهبوها أيضاً. وقد نُهبت القرية مرات عديدة بواسطة قوات الدعم السريع. وهم الآن موجودون في مركز البوليس وفي منزلين من منازل المواطنين. وعند الاتصال بقوات الدعم نفوا أن قواتهم هي من قامت بذلك لكنها مجموعة متفلتين. ونُهب مواطنون حاولوا الخروج من القرية "من أي حاجة معاهم، قروش، موبايلات، إلخ وبعضهم الآن في القضارف". من تبقوا في القرية ليس لديهم إمكانية مالية لتحمل نفقات السفر الداخلي، وليس لديهم أوراق ثبوتية مثل الجوازات والرقم الوطني. ذهب أحد أصدقائي لاستلام تحويل مالي عبر بنكك قبل بداية شهر رمضان أرسله أقاربه لتغطية تكاليف الشهر ، ولعدم وجود شبكة انترنت في القرية اضطر للذهاب إلى مدينة رفاعة على الضفة الشرقية للنيل الأزرق واستلم المبلغ هناك وهو حوالي300 ألف جنيه سوداني بعد خصم 30 ألف بواسطة قوات الدعم السريع. وبعد استلام المبلغ قابله مسلحون عند عبوره لكبري رفاعة، ضربوه وجردوه من المبلغ ومن موبايله، وفعلوا المثل مع مرافقه. وقد تعذّر إخراج هذا الصديق وأسرته الصغيرة من القرية لوقت طويل بعد الأحداث التي واجهها هو وأهل قريته.[23]

الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب

تواصلت وتزايدت حالات الإخفاء القسري والاختطاف وتكررت حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب من قبل قوات الدعم السريع بعد سيطرتها علي ولاية الجزيرة منذ منتصف ديسمبر 2023. وقد وثّق المرصد السوداني لبعض حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في بعض محليات ولاية الجزيرة.

وعلى ما يبدو من شهادات بعض الناجين، تتراوح أسباب الاعتقالات ما بين الاشتباه بوجود صلة ما مع الجيش السوداني أو القوات النظامية الأخرى، أو الاشتباه بالانضمام للمستنفرين، أو الامتناع عن تلبية طلبات قوات الدعم السريع بتقديم معلومات عن أماكن الأموال أو الممتلكات، أو الإرشاد إلى الأشخاص الميسورين في المنطقة ومنازلهم، أو أعمالهم. وفي الغالب يكون التعذيب بغرض انتزاع المعلومات المطلوبة. وتفيد شهادات بعض المعتقلين السابقين بأن قوات الدعم السريع قامت بتحويل أحد مباني مصنع سوار للنسيج بالحصاحيصا إلى مركز لاحتجاز والتحقيق إذ يتم فيه احتجاز العشرات من الأشخاص في ظروف سيئة وفي غرف مكتظة ويتم تعريضهم للتعذيب بصورة يومية. وعلى ما يبدو يضم مركز الاحتجاز في المصنع معتقلين من مدينة الحصاحيصا ومن قرى المحلية خارج المدينة. أيضاً أشارت شهادات الناجين إلى أن قوات الدعم السريع قامت بتعيين "مستشارين قانونيين" جُلّهم من المحامين، على ما يبدو، ليتم عرض المعتقلين عليهم بعد التحقيق معهم بواسطة المتحري الذي يكون إما أحد ضباط الدعم السريع، أو أحد أفراد الشرطة الذين فرض عليهم أو اختاروا التعاون مع الدعم السريع.
بعد معاينة المعتقل والاستماع إلى تقرير المتحري يقرر "المستشار القانوني" إما إطلاق سراح المعتقل أو الأمر بسجنه؛ وفي حالة السجن يتم تحويل المحتجزين إلى سجن سوبا بولاية الخرطوم. ولا يملك المرصد معلومات كافية عن الإطار

22 معاوية يس، "المدينة العرب في ولاية الجزيرة تشهد اشتباكات"، موقع سودان وور مونيتر، متاح على الرابط: https://shorturl.at/GjHdg

23 مقابلة مع شقيقة الشخص المعني 1 مايو 2024.

القانوني الذي يمارس هؤلاء المستشارين خلاله وظائفهم ويصدروا أحكامهم، لكنهم على ما يبدو يحاولون تطبيق مواد القانون الجنائي السوداني.
من الضروري التأكيد هنا على أن وجود هؤلاء "المستشارين القانونيين"، في مراكز الاحتجاز لا يكسب هذه الاعتقالات أي مشروعية؛ إذ أن قوات الدعم السريع ليست مخولة قانوناً باعتقال الأشخاص أو احتجازهم لا بموجب الوثيقة الدستورية، 2019، ولا بموجب القوانين السارية ذات الصلة. أما من منظور القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فهذه الاعتقالات تعتبر تعسفية، كما يدخل التعذيب المصاحب لها في عداد الجرائم ضد الانسانية، كونه يمارس بصورة ممنهجة وعلى نطاق واسع.

انتهاكات الدعم السريع بمدينة الحصاحيصا

تقع الحصاحيصا في ولاية الجزيرة على الضفة الغربية لنهر النيل الأزرق وتبعد حوالي 121كيلومتر من مدينة الخرطوم جنوباً، وتبعد حوالي 56 كيلومتراً شمال مدينة ود مدني. والحصاحيصا هي ثاني أكبر مدن الجزيرة.

دخلت قوات الدعم السريع مدينة مدني في يوم 18 ديسمبر، وبحلول 19 ديسمبر سيطرت على المدينة. وحسب المنظمة الدولية للهجرة فر أكثر من 250,000 إلى 300,000 شخص من ولاية الجزيرة في أعقاب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة ود مدني.[24] وفي يوم 20 ديسمبر دخلت قوات الدعم السريع مدينة الحصاحيصا.[25]

ووفقاً لإفادات بعض النازحين من مواطني المدينة، عمدت قوات الدعم السريع، عقب سيطرتها على الحصاحيصا إلى السطو تحت تهديد السلاح على كل السيارات الموجودة في المدينة وتجميعها من كل المنازل والأماكن التي توجد فيها. وأفاد أحد المواطنين بأن مجموعات من قوات الدعم السريع اقتحمت منزلهم وهددوه عدة مرات لأخذ سيارة أحد الأقارب التي كانت موقوفة بالمنزل، ولكن لم يكن معه مفتاحها. وفي آخر الأمر أتوا 'بمكانيكي' لتشغيل السيارة وأخذها. بعد ذلك لجأوا إلى اقتحام منازل بعينها بحجة البحث عن "الفلول"، لكنهم كانوا في الواقع يبحثون عن الأموال والذهب وغيرها من الأشياء ذات القيمة، وإجبار سكان المنزل أو أحدهم (يكون غالباً من الشباب) للكشف عن أمكنة الأموال. وفي الغالب يتم ضرب هؤلاء الشباب أو تعذيبهم حتى يقدموا المعلومات المطلوبة، أو حتى يتم التأكد من عدم وجود شيء مخبأ. في هذه الأثناء قامت عصابات إجرامية بنهب مخازن التجار الموجودة غرب السوق ونقل محتوياتها من البضائع؛ (فيما بعد ورد أن قوات الدعم السريع فطنت للأمر فشنت حملة على هذه العصابات للاستيلاء على المسروقات وأخذها لأنفسهم).

بعد مرور وقت من سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة، ونزوح عدد مقدر من السكان، نضب معين المنهوبات ذات القيمة. وهنا بدأ أفراد قوات الدعم السريع التربص بالمارة في الطرقات وفي مداخل الأسواق أو قرب المحال التجارية التي عادت للعمل ومصادرة ما يحملون من أموال مهما قلت، وبالطبع مصادرة أي تليفونات يحملونها معهم. بل ورد في إحدى الشهادات أن عناصر من قوات الدعم السريع أوقفوا أحد الأشخاص وهو يحمل حاجيات لمنزله من السوق، ولما لم يجدوا معه نقوداً أمروه أن يترك لهم ما يحمل من لوازم.

أكّد تقرير للجان مقاومة الحصاحيصا بتاريخ 26 مارس 2024 أن الأوضاع في المدينة تتسم، "بانعدام الأمن وزيادة حالات الجريمة، ونقص النقد والسلع بالإضافة إلى تحول سكان المدينة إلى جيش من العاطلين. ويواجه السكان ظروفاً صعبة تتسم بنقص الطعام والدواء، وتقلب إمدادات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى انقطاع شبكات الاتصالات التي تعتبر المنفذ الوحيد لتلقي المساعدات المالية عن طريق التطبيقات البنكية.. وأشار التقرير إلى حادثة اغتصاب جماعي وقعت مساء الخميس 7 مارس قبل رمضان بأيام، حيث اعتدت مجموعة من قوات الدعم السريع على ثلاث فتيات يعملن في مستشفى المدينة المجاور للسوق تحت تهديد السلاح."[26]

إضافة إلى ذلك، قامت قوات الدعم السريع باعتقال العشرات من المواطنين في المدينة واحتجازهم لفترات متفاوتة. وكما ذكرنا أعلاه يتم إطلاق سراح بعضهم بعد أيام، وتحويل الآخرين إلى سجن سوبا. وقد وثق المرصد عدة حالات، منها حالة

24 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان (أوشا)، "السودان: اشتباكات في مدينة ود مدني بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع"، التحديث العاجل رقم: 04 - حتى 20 ديسمبر 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/mfCQN

25 الجزيرة.نت، "سقوط "ود مدني" يُدخل ولاية الجزيرة دائرة الحرب السودانية"، 12 ديسمبر 2024، متاح على الرابط: https://tinyurl.com/2wvaf49z .

26 لجان مقاومة الحصاحيصا، "تقرير مطول للجان مقاومة الحصاحيصا يكشف عن انتهاكات واسعة النطاق لمليشيا الدعم السريع"، انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان، 26 مارس 2024. انتهاكات السودان، متاح على الرابط: https://tinyurl.com/b75mvnsf

موظف حكومي، في العقد السادس من عمره اعتقل في يناير الماضي بعد أن حاول أخذ بعض الأشياء الهامة من مكتبه. وقد احتجز لمدة ثلاثة أيام تعرض خلالها لضرب وتعذيب متواصل لدرجة إصابته بجرح في رأسه، وذلك لحمله على الإقرار بأنه يعمل مع الاستخبارات العسكرية. وعلم المرصد مؤخراً بإطلاق سراح ثلاثة من مواطني مدينة الحصاحيصا، كان قد تم اعتقالهم قبل ما يزيد عن الثلاثة أشهر وترحيلهم إلى سجن سوبا. هذا وقد أجمعت كل الشهادات على تعرض كل من أعتقل للتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز في ظروف قاسية ولا إنسانية.

المرصد السوداني لحقوق الانسان التقى بأحد الناجين من معتقلات الدعم السريع بالحصاحيصا واسمه أبو إبراهيم (اسم مستعار)، 42 سنة، متزوج وأب لأربعة أطفال، وكان يعمل إدارياً بإحدى المدارس الخاصة في مدينة الحصاحيصا، ويسكن الحي الأوسط.

آثار التعذيب علي ظهر أبو إبراهيم (انظر أدناه)، الحصاحيصا ©خاص

افادة أبو إبراهيم،

"كنت نشطاً في لجان التغير والخدمات بالمدينة منذ 2019، بعد ثورة ديسمبر 2018. الحصاحيصا لم تتأثر منذ بداية الحرب سوى بنزوح أعداد كبيرة من سكان الخرطوم حيث استقبلت مراكز الايواء حوالي 4000 نازح بعد الحرب في الخرطوم. لكن التطورات التي تبعت سقوط ود مدني أثرت تأثيراً كبيراً على المدينة. حيث نزح الاف الناس إليها من مدني. وفي يوم 20 ديسمبر دخلت قوات الدعم السريع مدينة الحصاحيصا. ومنذ دخولها انعدم الامن في الحصاحيصا، حيث كان هناك زيادة في حالات الجريمة، مثل القتل والنهب والسرقة والتهديد وقطع الطرق والاغتصاب والاختطاف ، تم نهب السوق والمخازن ومنازل المواطنين."

وأضاف أبو إبراهيم عن ملابسات اعتقاله: "تم اعتقالي بواسطة قوات من الدعم السريع يقودها ضابط في يوم 23 فبراير، من منزلنا حوالي الساعة واحدة صباحا وتم عصب عيوني وضربي بالسوط وتعرضت للإساءة اللفظية المهينة. وكانت تهمتي انني صديق لاحد ضباط الجيش السوداني بالحي وانني متعاون مع الاستخبارات العسكرية وهي وشاية قام بها أحد الأشخاص الذين أعرفهم. وتم اخذي مع اثنين آخرين إلي معتقل عبارة عن منزل سكني في الحلة، وتمت مواصلة ضربنا بشدة حتى الساعة 4 صباحاً. بعدها تم تحويلنا معصوبي العينين الي مكان آخر عرفت بعدها أنه مكاتب تتبع لمصنع سور للغزل والنسيج، تستخدمها قوات الدعم السريع كمركز اعتقال. هناك وجدت العشرات من المعتقلين، وتم وضعنا في "كونتينر" عبارة عن غرفة شفط تبع المصنع بها غرفتين. إحدى الغرف التي كنا بها مساحتها لا تتعدي 2 متر مربع مكتظة بالمعتقلين بها حوالي 20 الي 30 شخص. تم التحقيق معي بواسطة شرطي متعاون مع الدعم، وفبرك في التحقيق قصة انني متعاون مع الاستخبارات العسكرية. أحد ضباط صف من الشرطة تعرف عليّ وأخبر أسرتي التي كانت لا تعلم عن مكان اعتقالي، أيضاً ساعدني ومزق التقرير وعدني بإطلاق سراحي بأسرع فرصة. في اليوم الثاني تمت إحالتي إلي مستشار قانوني تابع للدعم السريع في نفس المبني. وتحت التهديد تم إجباري على توقيع إقرار بعدم تعاوني مع الاستخبارات العسكرية وتعهدي بالتعاون مع الدعم السريع. تم إطلاق سراحي حوالي الساعة 4 مساء. بعدها قررت أن أغادر الحصاحيصا لأنها أصبحت غير آمنه. وخرجت ببص من الحصاحيصا إلي عطبرة وكانت رحلة شاقة تعرضنا للتوقيف مراراً والتفتيش بواسطة نقاط التفتيش التابعة للدعم السريع حتى منطقة الفاو، وبعدها بواسطة نقاط التفتيش التابعة للجيش السوداني. استمرت الرحلة أياماً حتي وصلنا إلي عطبرة في ولاية نهر النيل، وبعدها دخلت مصر بالتهريب في شهر مارس وقدمت طلب اللجوء السياسي."[27]

القتل خارج نطاق القانون والتمثيل بالجثث

في يوم 5 يونيو 2024 قامت قوات من الدعم السريع بقتل ما لا يقل عن 100 من السكان المدنيين من أهالي قرية ود النُّورة بولاية الجزيرة بطريقة وحشية إثر اقتحام القوات للبلدة الواقعة بمحلية 24 القرشي. وترقى تلك الحادثة إلى جريمة حرب. وقال مجلس السيادة الذي يعبر عن حكومة الأمر الواقع في السودان في بيان إن مليشيا الدعم السريع أقدمت على

27 مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع أبو إبراهيم في يوم 14 فبراير 2024.

ارتكاب مجزرة بشعة بحق المدنيين العُزل في ود النورة.[28] وقالت قوات الدعم السريع في بيان[29] إن الجيش السوداني حشد قوات كبيرة في أكبر ثلاث معسكرات غرب المناقل، في قرية ود النورة بغرض الهجوم عليها في جبل أولياء بالعاصمة الخرطوم.[30].

وفي 7 يونيو أصدر المفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك بياناً حول عمليات القتل في قرية ود النورة بالسودان حيث ذكر أنه يشعر "بالصدمة العميقة حيال التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل وحشية للمدنيين في قرية ود النورة بولاية الجزيرة في السودان، التي تعرضت لهجوم من قبل قوات الدعم السريع. المعلومات التي جمعها مكتبي تشير إلى أن قوات الدعم السريع استخدمت خلال الهجوم أسلحة ذات آثار واسعة النطاق، بما في ذلك قذائف المدفعية". وأضاف المفوض السامي أن عمليات القتل تثير مخاوفه الكبيرة "بشأن التزام الجهات المنخرطة في القتال بمبادئ التمييز والتناسب والحيطة بموجب القانون الدولي الإنساني". ودعا قوات الدعم السريع وجميع الأطراف المعنية إلى إجراء تحقيق مستقل سريع بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتجب محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل غير المشروع. [31] كذلك يطالب المرصد السوداني بالتحقيق في ملابسات الحادث ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب القتل غير المشروع في قرية ود النورة.

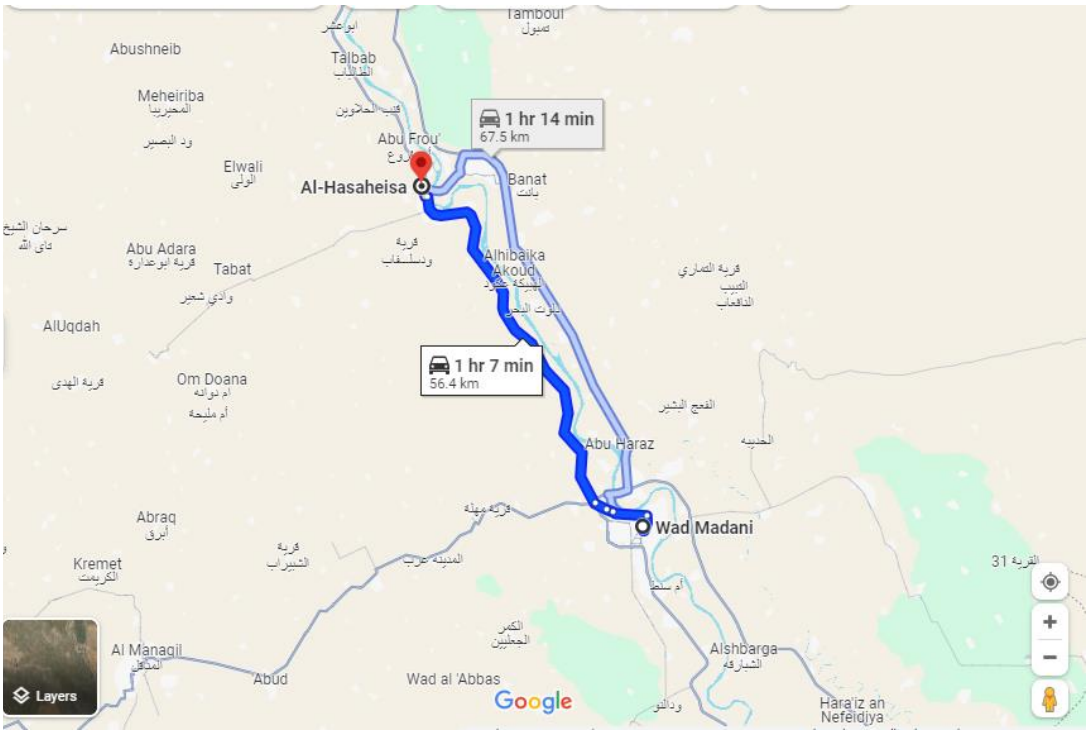

خريطة توضح موقع مدينة الحصاحيصا والقرى المحيطة بها

أيضا وفي ولاية الجزيرة، لقي حمدان محمد علي البدوي، البالغ من العمر 36 عامًا، متزوج وأب لستة اطفال الذي كان يعمل تاجرًا في ضواحي الجزيرة، مصرعه في جريمة شنعاء عُرضت بشكل مروع عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوم الأحد

28 شبكة مواقع الأناضول، "السودان.. مجلس السيادة يتهم "الدعم السريع" بارتكاب مجزرة"، 6 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/uB0zL

29 البيان، "معارك ضارية وسط السودان وسقوط قتلى "، 6 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/pwCkN

30 سودان تريبيون، "مجزرة بشعة على يد الدعم السريع في ولاية الجزيرة وسقوط 100 قتيل على الأقل"، على الرابط: متاحhttps://sudantribune.net/article286615/

31 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مفوض حقوق الإنسان يعرب عن الصدمة العميقة إزاء الهجوم على قرية ود النورة في السودان، وتحذيرات من تفاقم الوضع الإنساني"، 7 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/BZjTE

الموافق 5 مايو. واستندت الجريمة إلى دوافع عرقية واتهامات تشير إلى انتمائه إلى الدعم السريع، وهو ما نفته عائلته جملةً وتفصيلا.[32]

اعتقلت قوة تتبع للاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني صلاح الدين الطيب موسي، 33 سنة، متزوج أب لطفلة واحدة (لم تكمل العام). وصلاح محام وناشط سياسي و رئيس فرع حزب المؤتمر السوداني في منطقته. اعتقل صلاح من منزله معصوب العينين ومقيد اليدين كما تم تكميم فمه بقطعة قماش، وأُلقي به في عربة نقل صغيرة (بوكس)، أمام أسرته بصورة مهينة مما جعلهم يصابون بالهلع الشديد. علم المرصد أن صلاح نقل إلى مدرسة العزازي منذ 17 أبريل 2024، لكن في بداية مايو علمت أسرة صلاح بانه قد مات تحت التعذيب.[33]

العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

في وقت مبكر من دخول قوات الدعم السريع إلى مدينة مدني تواترت التقارير عن حالات عنف جنسي عديدة في المدينة. وعلى امتداد الشهور والأسابيع التالية توسع انتشار هذه الجرائم إلى الكثير من المناطق التي دخلتها قوات الدعم السريع في الولاية. وقد تحملت النساء السودانيات العبء الأكبر في هذه المأساة.

لا بد من ملاحظة أن مختلف الحالات التي تأكد المرصد من وقوعها أو تحققت منها منظمات أخرى أو وردت معلوماتها من القطاع الطبي ومقدمي الخدمات لا تمثل سوى نسبة صغيرة من الحقيقة. والإبلاغ عن العنف الجنسي كان وما يزال مسألة شائكة تشوبها الوصمة والحرج الاجتماعي. وفي حالة الجزيرة شكل الانهيار السريع لقطاع الصحة ومختلف مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسات إنفاذ القانون، عائقاً آخرا لتسجيل معلومات منظمة من واقع بلاغات الشرطة وإحصاءات المستشفيات والمراكز الصحية. لاحقاً، عقّدت مشكلات غياب شبكات الاتصال ونهب هواتف المواطنين/ات عملية جمع المعلومات. وما لا يقل أهمية عن كل ذلك الصدمة الكبيرة التي واجهتها المجتمعات المحلية من وتيرة الجرائم المرتكبة في حقها. وبعض الضحايا انتظرن أياماً عديدة لتلقي المساعدة الطبية، وبعضهن لم يتلقينها على الإطلاق.

وعلى نسق الانتهاكات الأخرى، كان واضحاً أن القيادة العليا والقيادات الميدانية لهذه القوات لم تحرك ساكناً لوقف هذه الجرائم، كما لم تعلن أي نتائج تحقيق في شكاوى المواطنين/ات، رغم بعض الخطب الكلامية. على سبيل المثال، في يناير 2024 أوفدت قيادة الدعم السريع اللواء عصام صالح فضيل في جولة في الجزيرة لحسم من سماهم بالمتفلتين. في لقاء مسجل على الفيديو[34] مع مواطني قرية أم دقرسي نفى ومرافقيه من القادة الميدانيين أن يكون مرتكبي الانتهاكات في الجزيرة من قوات الدعم السريع وأنه لن يغادر المنطقة حتى يوقف هذه الانتهاكات. في الواقع لم تتوقف الانتهاكات حتى اليوم، ولم نشهد أية إجراءات جدية ضد مرتكبيها سوى حالة أو اثنتين في مواجهة النهب في شمال الجزيرة لا تعدو أن تكون ممارسة من ممارسات العلاقات العامة.

وثقت حملة معاً ضد الاغتصاب والعنف الجنسي 51 حالة اغتصاب منها 4 حالات لأطفال في السودان، وقد وقعت 27 حالة منها في ولاية الجزيرة في خلال الفترة من 29 فبراير 2024 حتى 30 أبريل.[35] و خلال الفترة من 15 أبريل 2023 وحتى 29 فبراير 2024 وثقت نفس الحملة 326 حالة اغتصاب، منها 137 حالة تعود لأطفال و7 حالات لرجال في جميع أنحاء السودان.[36]

أكّدت المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي (صيحة) أنها تلقت تقارير تفيد بوقوع حوادث عنف جنسي في 20 و21 و22 و24 و26 و27 ديسمبر طالت 29 امرأة من أعمار متفاوتة في مختلف أحياء مدينة مدني وفي الحصاحيصا وعلى الطريق السريع الرابط بين الخرطوم ومدني. وإحداهن كانت حاملاً في شهرها الثالث قتلت ودفنت أمام منزلها وأصيبت والدتها بجروح خطيرة. ومن بين الناجيات شابتين عمريهما 19 و24 سنة اغتصبتا وقتل أباهما وأخاهما الصبي البالغ من

32 المرصد السوداني لحقوق الانسان، "القتل خارج نطاق القانون والتمثيل بالجثث جرائم حرب"، نشرة الراصد السوداني، 14 مايو 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/qrAZ8

33 راديو دبنقا، "حقائق صادمة عن مقتل المحامي صلاح الطيب بآلة حادة في الرأس"، متاح على الرابط: https://shorturl.at/dikmF

34 شاهد المقطع على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=fKruGJPTp3w

35 حملة معاً ضد الاغتصاب والعنف الجنسي، منصة، 3 مايو 2024، متاح على الرابط: https://x.com/protectsdnwomen/status/1786296953875153062

36 حملة معاً ضد الاغتصاب والعنف الجنسي، "تصريح صحفي"، 28 مارس 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/h8Vv5

العمر 12 عاماً عندما حاولا مقاومة الاعتداء على الشابتين[37]. وبعض هذه الجرائم كانت جرائم مركبة إذ سبقتها أو تلتها جرائم قتل وسرقة.

في تقرير آخر رصدت شبكة صيحة ثلاثة أنماط من العنف الجنسي تنتظم الجرائم التي ترتكبها قوات الدعم السريع في الجزيرة. يرتبط النمط الأول بالصدمة ويحدث في الساعات أو الأيام الأولى لاجتياح بلدة أو قرية ما ويرتبط بفرض السيطرة. ويحدث النمط الثاني بعد إكمال السيطرة على المنطقة إذ ينطوي عنف قوات الدعم السريع على مفاوضات مستمرة مع أهل المنطقة ويشمل في الغالب عمليات اختطاف وزواج قسري أو مقايضة الفتيات مقابل مال يدفعه أفراد المليشيا. والنمط الثالث يماثل إلى حد ما سابقه حيث يحدث في أعقاب استقرار المليشيا في المنطقة، لكن يستهدف نساء محددات مثل النساء بائعات الأطعمة والشاي في الشارع والنساء في المساحات العامة، ويصحبه قدر أقل من التفاوض والتنسيق مع السكان المحليين[38].

في نفس الفترة أبلغت المرصد إحدى الأمهات في مدني أنها واجهت إغراءات وضغوطاً لتزويج ابنتها إلى أحد جنود الدعم السريع مما اضطرها لمغادرة المدينة والنزوح إلى منطقة أخرى آمنة. وهذه شهادة تتطابق مع تقارير أخرى وردت من مختلف مناطق الجزيرة بشأن الزواج القسري أو تحت الابتزاز.

اضطرت تقريباً كل المؤسسات التي تقدم الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي للناجيات وللناجين من العنف الجنسي إلى مغادرة مدينة مدني، وبالتالي كل الولاية، عقب اجتياح قوات الدعم السريع للمدينة. وقد أبلغ الناس في مختلف المناطق عن توقف معظم الخدمات الطبية بسبب نقص الإمدادات وانقطاع إمدادات الكهرباء والمياه ونقص الكادر اللازم لتشغيلها. قالت ممثلة الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة، وهي جمعية رائدة في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، في شهادتها أمام مجلس الأمن في 18 يونيو 2024، إن المنظمة فقدت أحد موظفيها وحرقت ونهبت وتضررت عياداتها، واضطررت إلى نقل مقرها الرئيسي إلى مناطق خارج سيطرة قوات الدعم السريع.[39]

الاستنتاج والتوصيات

تشير المعلومات التي جمعها المرصد السوداني إلى ارتكاب قوات الدعم السريع، منذ سيطرتها على ولاية الجزيرة في منتصف ديسمبر 2023، إلى طائفة واسعة من الانتهاكات والجرائم الجسيمة والواسعة من منظور القانون الإنساني الدولي التي يمكن تندرج في إطار جرائم الحرب، بينما تعتبر تلك الجرائم من ناحية أخرى جرائم ضد الانسانية كونها ترتكب بصورة ممنهجة وواسعة النطاق في مناطق النزاعات أو مناطق أخرى تقل فيها حدة العمليات العسكرية ولا سيما القتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التعذيب وسوء المعاملة، الإخفاء القسري، فضلاً عن حالات موثقة من الاغتصاب والعنف الجنسي.

يرى المرصد السوداني لحقوق الإنسان، ويؤكد الواقع بأن مصدر معظم الانتهاكات والمعاناة الإنسانية في المنطقة هي الحرب التي يجب إيقافها فوراً وإيجاد حل سلمى للازمة السودانية. والى أن يتم وقف هذه الحرب، يجب على أطراف النزاع التقيد الصارم بموجهات القانون الإنساني الدولي في حماية المدنيين/ات والمدنيات والأعيان المدنية، والتقيد بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في التعاطي مع السكان في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.

37 انظر: شبكة صيحة، "ولاية الجزيرة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، تقرير عن الوضع ما بين 10 ديسمبر 2023 – 10 يناير 2024)"، 13 فبراير 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/EuFab

38 انظر: شبكة صيحة، "ولاية الجزيرة: حيث الفظائع المنسية (تقرير عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع)"، 21 يوليو 2024 ، ص 14-16، متاح على الرابط: https://shorturl.at/zQKGG

39 UNSC, 'UN Security Council Briefing on Sudan by Dr. Limiaa Ahmed', 18 June 2024

على الرابط: https://shorturl.at/49My6

التوصيات

إلى قيادة قوات الدعم السريع

- على قوات الدعم السريع التوقف فوراً عن مهاجمة المدن والقرى الآمنة في ولاية الجزيرة ، والاستهداف الممنهج للمدنيات وللمدنيين والأعيان المدنية وممتلكات المواطنين/ات، وكل أشكال السلب والنهب .

- على قوات الدعم السريع الالتزام التام بضبط قواتها في جميع مناطق انتشارها، خاصة ولاية الجزيرة والتحقيق في الاعتداءات العديدة التي وقعت على المدنيين/ات واتخاذ التدابير لتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة في محاكمات نزيهة.

- يجب التحقيق فوراً في جميع ادعاءات القتل غير القانوني والإعدام خارج نطاق القضاء في البلد وإعلان نتائج التحقيق للرأي العام.

- إيقاف جميع الضباط والجنود المسؤولون جنائياً عن الجرائم بموجب القانون الدولي، ومحاسبتهم.

- الكف عن كل ما من شأنه تعقيد الأوضاع الغذائية، السيئة سلفاً، بما في ذلك نهب مخزونات الإغاثة، أو إعاقة وصولها، أو التحكم في مسارها، او السطو على المحاصيل، أو التعرّض لعمال الإغاثة، حيث تعتبر بعض هذه التصرفات انتهاكاً صريحا للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

- التعاون الكامل مع كل الجهات التي تتولى التحقيق في مزاعم الانتهاكات والخروقات وعلى رأسها بعثة تقصى الحقائق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية.

إلى حكومة الامر الواقع في السودان

- السماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى كل أقاليم السودان وكذلك ولاية الجزيرة، والكف عن كل ما من شأنه تعقيد الأوضاع الغذائية، السيئة سلفاً، بما في ذلك نهب مخزونات الإغاثة، أو إعاقة وصولها، أو التحكم في مسارها، حيث تعتبر بعض هذه التصرفات انتهاكاً صريحا للقانون الإنساني الدولي.

- التعاون الكامل مع كل الجهات التي تتولى التحقيق في مزاعم الانتهاكات والخروقات وعلى رأسها بعثة تقصى الحقائق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية.

نظام الأمم المتحدة

- ندعو مجلس حقوق الإنسان، وبعثة تقصى الحقائق، والخبير المستقل المعنى بحقوق الانسان في السودان، إلى إيلاء الاهتمام الكافي للتقارير المتكررة عن خطورة الوضع في ولاية الجزيرة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان حماية المدنيين، خاصة وأن هناك مؤشرات إلى أن جرائم حرب وجرائم محتملة ضد الإنسانية ترتكب الان.

- على مجلس الأمن الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والوسطاء الدوليين والإقليميين ممارسة الضغوط الكافية على طرفي الحرب بهدف إجبارهم على الجلوس للتفاوض لوقف إطلاق النار.

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: info@suhrm.org

وللاطلاع على موقعنا:https://www.suhrm.org/

ولمتابعة صفحتنا على الفيس بوك: https://www.facebook.com/profile.php?id=100083101428276

أو متابعة حسابنا على تويتر (إكس) https://x.com/suhrm_org

حقوق النشر © 2024 محفوظة للمرصد السوداني لحقوق الإنسان (SHRM)

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير أو توزيعه أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي طرق إلكترونية أو ميكانيكية أخرى، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من المرصد، باستثناء عروض الصحافة أو الاقتباسات المختصرة المضمنة في المراجعات والدراسات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى التي يسمح بها قانون حقوق الطبع والنشر.